

إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

ضعف جودة الانترنت الثابت مقارنة بالهاتف المحمول رغم تكلفته المرتفعة على الزبائن حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

ورد بتقرير للمجلس الأعلى للحسابات، أن احتكار شركة اتصالات المغرب لخدمة ADSL يقف حجر عثرة أمام التطور السلس لقطاع الاتصالات، مسجلا أن تطوير البنية التحتية لشبكة الهاتف الثابت محدود بالمغرب. حيث كشف التقرير المنشور بالموقع الرسمي للمجلس الأعلى للحسابات، أن التغيرات الهامة التي حدثت في قطاع الاتصالات بالمغرب تعود أساسا إلى تطور سوق الهاتف النقال والإنترنت عبر الهاتف النقال، في حين أن قاعدة المشتركين في الهاتف الثابت انتقلت من 1.5 مليون مشترك في 1999 إلى حوالي 1.8 مليون في 2017 بزيادة 20 بالمائة على مدى 18 سنة. مؤكدا أن شبكة ADSL هي أهم وسيلة لاستخدام الإنترنت في البلدان المتقدمة، خاصة شبكات النطاق العريض التي تمثل بشكل خاص الخدمة المفضلة للمؤسسات العامة والخاصة المتوسطة والكبيرة، مضيفا أن البلدان المتقدمة تواصل تحسين البنية التحتية للنطاق العريض الثابت من خلال تركيب شبكات الألياف البصرية.

إلا أنه بالرغم من رغبة ANRT، التي عبرت عنها في ملاحظة توجهاتها، لتطوير شبكات النطاق العريض ولاسيما تلك القائمة على الألياف الضوئية، إلا أنه لم يلاحظ أي تغير كبير في هذا المجال. ويستخدم 94 بالمائة خدمة الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول، في حين أن خدمة ADSL التي تحتكرها شركة اتصالات المغرب بنسبة 99.98 بالمائة، لا يستفيد منها إلا 7 بالمائة فقط، وبحسب تقرير قضاة جطو، فهذه النتائج تظهر أن خدمة الهاتف والانترنت الثابت لا تستفيد من نفس مستوى التطور والمنافسة والترويج بسبب الاحتكار.

ولإنعاش القطاع وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكمه، تم تطوير مشروع قانون رقم 121-12 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات، ومع ذلك، على الرغم من أهميته بالنسبة للقطاع، فقد تأخر إقرار هذا القانون كثيرا ولم يتم نشره إلا في فبراير 2019، في حين أن موافقة المجلس الوزراء عليه يرجع إلى 2014.

وتبين مؤشرات EGD و NRI و IDI أن شبكات الانترنت الثابت وشبكة النطاق العريض ضعيفة

نسبيل ولم تتغير على مدار السنوات الخمس الماضية، على عكس الهاتف المحمول. كما تظهر هذه المؤشرات أيضا أن جودة الإنترنت على شبكة الهاتف المحمول أحسن من شبكة الإنترنت الثابتة. ويشير التقرير أن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات للعام 2016 اكتشفت أن متوسط الفاتورة الشهرية لمستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول هو 17 درهما مقابل 97 درهما دون احتساب الرسوم بالنسبة للإنترنت الثابت والذي يقترب من 100 درهم شهريا، وهو ما يؤكد بحسب التقرير ارتفاع تكلفة الإنترنت الثابت مقارنة بالجوال.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

-عن سبب ضعف جودة الإنترنت الثابت مقارنة مع الهاتف المحمول رغم تكلفته المرتفعة على الزبائن؟

-عن أسباب تجاهل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات قياس جودة الإنترنت الثابت إلا بتقديم شكوى من أحد الزبائن في حين تقيس جودة الإنترنت بشبكات المحمول فقط ؟

-عن أسباب تفعيل مقتضيات قانون رقم 12-121 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

سكيحيل حياة